

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع لـ 44 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 13 سنتاً ليبلغ 44 دولاراً مقابل 43.87 دولاراً للبرميل، وذلك وفقاً لآخر بيانات المعلنة أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

الاقتصاد الكويتي يتغير.. زمن التقشف ورفع الدعم

التطمينات الحكومية باستقرار الأسعار بعد رفع البنزين.. كلام إنشائي

صناعيون: سترفع أسعار منتجاتنا.. وجيب المواطن سيمسُّ لا محالة

هديل الخطيب

بعد تطبيق قرار رفع الدعم عن البنزين وزيادة أسعاره بنسبة تتراوح بين 60 و 80٪ تقريباً، لوح عدد من الصناعيين المحليين برفع أسعار منتجاتهم بسبب ارتفاع التكاليف المالية على كاهل المصانع واحتمالية انخفاض هامش الربحية لدى بعض المصانع دون نسبة 20٪، ما يعني فقدان جدوى بعض المشروعات الصناعية.

وأوضح صناعيون في تصريحات منفردة لـ «الأنباء» أن المصانع المحلية ستتضرر بشكل كبير من خلال ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية، إضافة إلى رفع تكاليف النقل وأجور وبدلات الموظفين والموزعين والمندوبين باعتبار أن المصانع تقع في مناطق بعيدة عن العاصمة.

وأشاروا إلى أن جيب المواطن سيمسُّ لا محالة وأن التطمينات الحكومية باستقرار الأسعار بعد رفع سعر البنزين مجرد كلام إنشائي لا أكثر، وكان الأجدى من المسؤولين الحكوميين أخذ رأي أصحاب المصانع قبل إصدار مثل تلك القرارات من باب تحقيق مصلحة القطاع الخاص والمستهلك.

وفي هذا الصدد، يقول المدير العام لشركة الاتحاد لصناعة مواد البناء أحمد النوري إن رفع الدعم عن سعر البنزين يعتبر أمراً مضراً بالصناعة المحلية في الوقت الذي ترغب فيه الدولة بتنوع مصادر الدخل وتشجيع المنتج الوطني، مؤكداً أن رفع سعر البنزين لن يؤثر على تكلفة المواد الأولية وإنما أسعار المنتج، ما يضر بالمستهلك.

ويشير النوري إلى أن نسبة الزيادة في أسعار المنتجات والبضائع المحلية لن تقل عن 30٪، لافتاً إلى أن وزارة التجارة والصناعة عينها على أسعار



حسام جمال الدين



مشاري الباقر



أحمد الحجى



أحمد النوري

التصنيع سوف ترتفع بنسبة 40٪ تقريباً. ويضيف «لم يتم التفكير والتخطيط للقرار بشكل صحيح، حيث إن هناك شركات معينة ستستفيد من القرار دون غيرها مثل شركات البنزين خصوصاً بعد خصصتها».

ويشير إلى أن المصانع تتحمل تكلفة باهظة في معالجة ونقل مخلفاتها الصناعية إلى المزارع، لافتاً إلى أن تكاليف

البنزين، ما سيضر بجيب المستهلك بالدرجة الأولى، مشيراً إلى أن المصانع لديها هامش معين من الربحية حيث الحد الأدنى لنسبة الربحية تتراوح بين 25 و 35٪، مع رفع التكاليف على المصانع فلن «نصل إلى نسبة 20٪».

ويشير إلى أن المصانع تتحمل تكلفة باهظة في معالجة ونقل مخلفاتها الصناعية إلى المزارع، لافتاً إلى أن تكاليف

المنتجات النهائية، متساوياً إذا ما كانت تراقب أيضاً شركات النقل؟

ودعا المسؤولين الحكوميين إلى أخذ جميع الآراء قبل إصدار قرار يخص جميع شرائح المجتمع، مؤكداً أن زيادة أسعار البنزين ستؤثر على ظاهرة التضخم، مبرهنًا على ذلك بارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وأسعار الأسماك قبل تطبيق الزيادة.



(أحمد علي)

محطات البنزين كما بدت أمس قبل رفع الاسعار

النوري: الزيادة

في أسعار

المنتجات المحلية

لن تقل

عن 30٪

الحجى: رفع سعر

البنزين سيقفز

بتكاليف الصناعة

إلى 40٪

الجمال: المنتج

الوطني

لن يستطيع

أن ينافس

في السوق

المحلي

الباقر: ارتفاع مؤكّد

لأسعار المواد

من كراتين

وخدمات النقل

الخطيب حسام الدين الجمال إن رفع الدعم عن البنزين سوف يزيد حتماً من تكاليف الإنتاج، وبالتالي سوف يتعكس سلباً على المستهلك. ويرى الجمال إلى أن المنتج الوطني لن يستطيع أن ينافس في السوق المحلي أو حتى من ناحية الفوز في مناقصات، لأن المصنع سوف يرفع من سعر المنتج بحال ارتفاع التكلفة المالية، لافتاً إلى أن استخدام المصانع لوسائل النقل في توصيل المنتجات إلى مشروعات الدولة والتي تقع على مسافات بعيدة.

ويبين أن زيادة البنزين ستفتح باب زيادة رواتب الموظفين ورفع البدلات ما يعمل على رفع تكلفة الإنتاج وصعوبة منافسة المنتج الوطني في السوق المحلي في الوقت الذي يعاني فيه السوق من نقص السيولة وشح الأعمال.

تأثير مضاعف

بدوره، يوضح مدير مصنع انجالي (أكوا كول) مشاري الباقر أن قرار زيادة أسعار البنزين سيكون له تأثيرات مضاعفة على القطاع الصناعي، لافتاً إلى أنه سوف ترتفع أسعار المواد التي يعتمد عليها المصنع مثل الكراتين وأغطية العبوات البلاستيكية، إضافة إلى تكاليف أخرى إضافية على خدمات النقل.

ويضيف «سوف تضطر إلى رفع سعر منتجاتنا بسبب ارتفاع التكلفة، ما يعني أن جيب المواطن سوف يمسُّ لا محالة».

ويضيف الباقر، أنه كان من الأجدى دراسة موضوع ارتفاع سعر البنزين من جميع النواحي وتأثيره على القطاع الصناعي والسوق بشكل عام حتى لا تزداد حدة ظاهرة التضخم محلياً.

البعض اعتبر أن رفع الدعم إيجابي نتيجة انخفاض النفط بين مؤيد ومعارض.. أزمة الاقتصاد أكبر من زيادة أسعار البنزين

طويلة نتيجة ان إيرادات الدولة كانت جيدة وكانت الدولة تساعد المواطنين. وأضاف النقي أن الوضع حالياً تغير وأسعار النفط انخفضت مقارنة بالسابق والحكومة أصبحت عليها مسؤوليات والتزامات مالية ما يجعلها تتجه لتخفيض مصاريفها أو نفاقاتها ورفع الدعم عن البنزين أحد السبل التي تساعد الدولة على حل مشكلة العجز المالي.

ووصف النقي رفع الدعم الحكومي عن البنزين بأنه أمر طبيعي قد لا يتقبله المواطنون حالياً، وبين أن القطاع الصناعي لا يتأثر من رفع الدعم عن البنزين مقارنة بالكهرباء والماء، وأن كثيراً من القطاعات قد يطولها التأثير من رفع الدعومات الحكومية، موضحاً أن الحكومة لم تخفض الرواتب أو الإنفاق على التعليم والصحة على سبيل المثال، بالنسبة للمواطنين سيتقبلون الأسعار الجديدة للبنزين. وناشد النقي المواطنين والمقيمين تقبل رفع الدعم عن البنزين، ولا يعتبره نهاية العالم، وأن رفع الدعم عن البنزين قد تكون له إيجابيات كتوجه كثير من أصحاب الشركات للترشيد في البنزين مما يساعد على تخفيف الأزدحام في الطرقات مما ينعكس إيجاباً على البيئة. وقال أنه من الضروري النظر لمثل هذه الأمور بنظرة تفاؤلية.



محمد النقي



د.أماني بورسلي

عاطف رمضان

تباينت آراء الاقتصاديين حول رفع الدعم عن البنزين بين مؤيد ومعارض، فبرى المؤيدون للقرار الحكومي أنه طبيعي نتيجة انخفاض أسعار النفط التي أثرت سلباً على ميزانية الدولة وأن رفع الدعومات أحد سبل معالجة مشكلة الميزانية.

ويرى المعارضون لرفع الدعم عن البنزين أنه سينتج عنه وفرة مالية آتية أو مؤقتة لا تعالج المشكلة، وأنه من الضروري العمل على وجود اقتصاد مستدام ومصادر دخل بجانب النفط. وعلى هذا الصعيد، تقول الأسبق د.أماني بورسلي إن رفع الدعم الحكومي عن البنزين أو الديزل أو الكهرباء والماء سيخلق وفرة مالية مؤقتة لن تحل المشكلة، مستغربة مما تتردد عن تأجيل ضريبة القيمة المضافة الواردة ضمن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي. وتساءلت د.بورسلي: لماذا القرارات التي تتعلق بكل المواطنين يتم تطبيقها بسرعة والقرارات التي تتعلق بفتحة صغيرة يتم تأجيلها؟

وأشارت إلى أن اعتراضها ليس على رفع الدعم عن البنزين فقط، ولكن على الآلية التي يتم التعامل بها مع العجز المالي. وأوضحت أن الإجراءات

بورسلي: رفع

الدعم عن البنزين

سنتج عنه وفرة

مالية مؤقتة لا

تحل المشكلة

النقي: رفع الدعم

إيجابي ويساعد

الدولة على حل

مشكلة العجز

المالي

متوسط الإنفاق على النقل 5٪ للكويتيين و 7,3٪ لغير الكويتيين ضغوط تضخمية بانتظار المواطنين بعد رفع البنزين



توقعات شبه مؤكدة بارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية نتيجة زيادة سعر البنزين

أحمد موسى

يدخل اليوم الخميس قرار زيادة أسعار البنزين حيز التنفيذ بمتوسط 60٪ حيث سيرتفع سعر البنزين الممتاز من 60 إلى 85 فلساً لللتر بزيادة 42٪، والخصوصي من 65 فلساً إلى 105 فلساً بزيادة 61٪، والأترا 165 فلساً مقابل 90 فلساً سابقاً بزيادة 84٪.

ويرجع مراقبون أن تفرض زيادة أسعار المحروقات بالكويت ضغوطاً تضخمية، فبحسب بيانات الإدارة المركزية للإحصاء يبلغ متوسط إنفاق الأسرة الكويتية على النقل شهرياً نحو 7/5 من إجمالي الدخل الشهري، فيما يبلغ متوسط إنفاق الأسرة غير الكويتية 7,3٪ على النقل شهرياً. وستتعرض لزيادة الأسعار كذلك ضغوطاً على القوة الشرائية للديار الكويتي بجانب الضغوط التي يتعرض لها خلال الأشهر الماضية بسبب أزمة تراجع أسعار النفط، حيث من المتوقع ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب الزيادة المنتظرة لبعض السلع والخدمات. وتوقع مراقبون أن تجري بيوت أبحاث تعديلات لتوقعاتها بمستويات التضخم بالكويت للأشهر المقبلة مرجحاً ارتفاعاً بنحو كبير، مقابل توقعات سابقة بتراجع متوسط التضخم للعام 2016 إلى نحو 2,7٪ مقارنة بمتوسط العام 2015 البالغ 3,3٪.

وستتجرب التضخم في أسعار المواد الغذائية بالكويت خلال الصعود بعد تراجعها نحو شهر مايو ليصل إلى أقل مستوى له منذ عام مضى تقريباً ليصل عند 2,1٪ على

أساس سنوي، حيث من المتوقع أن يشهد ارتفاعاً على وقع زيادة أسعار البنزين رغم تراجع أسعار المواد الغذائية عالمياً. وستبلغ الزيادة في المتوسط المرجح لأسعار البنزين - بحسب دراسة أعدتها مؤسسة «أرنست آند يونغ» لصالح وزارة المالية الكويتية - نحو 110٪ خلال الثلاث سنوات، على أن يكون المستهدف هو زيادة مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0,5 نقطة مئوية. وتعد الكويت حالياً الأعلى في معدلات التضخم بالمقارنة مع نظيراتها الخليجية حيث يصل متوسط التضخم بالكويت نحو 3 و 3,5٪ سنوياً بالمقارنة مع نسبة التضخم بالسعودية وقطر التي تبلغ 2,68٪ لكل منهما، بينما كان معدل التضخم أفضل نسبياً في الإمارات والبحرين بنسبة بلغت 2,33٪ و 2,5٪ على التوالي، فيما تتمتع سلطنة عمان بأقل نسبة تضخم في أسعار المستهلك خليجياً بأقل من 1٪ عند مستوى 0,8٪ لذلك سيجعل الزيادة المرجحة في الأسعار

مؤشر أسعار

المستهلك سيقفز

0,5 نقطة مئوية

بعد استقرار

طويل

الكويت الأعلى

في معدلات

التضخم بالمقارنة

مع نظيراتها

الخليجية